بعد صدور قرار جديد بإزالة مقراتها

جمعيات النفع العام: معاناتنا مستمرة منذ 17 عاماً

■ العتيبي: لا أحد ينكر دورنا الفعال في المجتمع والخدمات المقدمة من أجل البلاد

المؤتمر الصحافي لممثلي جمعيات النفع العام

جمعيات النفع العام رفضت قرار إزالة مقراتها انطلاقا من جمعية حقوق الإنسان

كتب فارس العبدان

قال عضو مجلس ادارة جمعية حقوق الانسان محمد العتيبي بأن جمعيات النفع العام مهمة جدا ولا احد ينكر دورها الفعال في المجتمع وهدف انشاء تلك الجمعيات هو لمصلحة المجتمع ولكل جمعية خواصها وخدماتها التي تقدمها، مضيفا: رغم ان هدف الجمعيات ايجابي الا اننا لاحظنا بعض القرارات من بعض الجهات العليا اخرها قرار الازالة لتلك الجمعيات الذي وجه الى العديد منها ومن بينها جمعية حقوق الانسان.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته جمعيات النفع العام مساء امس الأول، في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان لمناقشة قرارات الإزالة الصادرة أخيرا.

من جانبه قال رئيس بيت الكويت للاعمال الوطنية يوسف العميري اننا في جمعيات النفع العام نعاني من نفس المشكلة منذ 17 سنة وهي التهديد بازالة المقرات الخاصة بالجمعيات النفع العام مع وعد بتوفير اماكن اخرى ودائما نجد أن هناك خللا وهو لا يوجد مكان مخصص للجمعيات، لافتا الى ان خلال هذه الفترة جدية في الازالة بتاريخ 23-6 والمجلس البلدي اكد انه في حل من هذه المشاكل.

واضاف ان بيت الكويت للاعمال الوطنية انشئ لتوثيق الاحتلال العراقي ولما حدث للشعب الكويتي من ازمة وكارثة خلال تلك الفترة ومن خلال وجودي في مجلس الامة كانت تاتي الينا الزيارات ونصطحبهم الى بيت الكويت للاعمال الوطنية لكي يشاهد العالم ما حدث في 2-8 ودعمنا العم ناصر الخرافي، مشيرا الى ان البيت يستقبل يوميا 160 طالبا وطالبة وان المتحف موجود في مناهج وزارة التربية الدراسية.

واشار الى ان بيت الكويت للاعمال الوطنية محروم من الميزانية معتقدا ان هناك رسالة الى بيت رسالة من البيت الكويت بان عدم منحه ميزانية وعدم الاعتراف به هي شطب في 2-8، مؤكدا ان بيت الكويت ملك للشعب الكويتي ولن يرضى الشعب بازالة هذا البيت الذي يمثل الشهداء.

وناشد رئيس الوزراء وتمنيا من الدولة ان لا تحول محبيها الى اعداء وان يمدد رئيس الوزراء للجمعيات.

بدوره، قال عضو مجلس ادارة جمعية الصحافيين طارق ادريس ان جمعيات النفع العام تلعب دور مهم في المجتمع على المستوى المحلي والدولي ونحن كصحافيين نمثل البلد في المحافل الدولية حيث ان جمعية الصحافيين هي اقدم الجمعيات تاسست عام 1964، لافتا الى ان الصحافة تعتبر السلطة الرابعة في البلد.

واضاف ان جمعيات النفع العام فعالة وتؤدي دورها، مناشدا الدولة ان تطور شوارع الكويت ولكن ليس على حساب الجمعيات.

واضاف ان بيت الاعمال الوطنية منح ارض قريبة من الشويخ لكن لا يملك المال لكي يبني هناك جمعيات تدعمها الدولة ولكن دعم لا يذكر لذلك نطلب الدولة بدعم الجمعيات وايقاف هذا القرار الخاص بازالة الجمعيات. من جهته، قال نائب رئيس مجلس الادارة في المسرح الشعبي حسين المفيدي ان المسرح شهد اسماء كبيرة ويحقق جوائز داخلية وخارجية ولدينا مسرح يدعم الشباب وان بقرار ازالة مباني الجمعيات النفع العام يمسح تاريخ ثقافي كامل. من ناحيته، ناشد رئيس الجمعية الاقتصادية طارق الصالح رئيس الوزراء التدخل لتمديد الفترة قبل ازالة المقرات الخاصة بجمعيات النفع العام حيث تم تخصيص ارض لجمعية الاقتصاد وسوف نقوم ببناء هذا المبنى ولكن نحتاج الى سنتين حتى يتم البناء.

واوضح رئيس جمعية المحاسبين الكويتية طلال السعيد ان جمعية المحاسبين تمثل الكويت في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وكذلك هيئة المحاسبين الخليجية وفي اكبر منظمة للمراجعين واستطعنا ان ننظم مؤتمرات دولية بمشاركة الكثير من بلد العالم، لافتا الى ان عدم الاستقرار سيعود سلبا على تلك العلاقات التي بنيناها وكذلك انكماشها. وناشد رئيس الوزراء بان يوفر للجمعيات النفع العام اماكن مخصصة وان ينظر لاجتماعاتنا بعين الاعتبار.

الحضور يتابعون فعاليات المؤتمر

■ العميري: بيت الكويت للأعمال الوطنية ملك للشعب ولن يرضى أحد بإزالته

لخطورتها واصطدام القوارب بها من رواد المنطقة

فريق الغوص يرفع 3 قواعد صواريخ حربية بالخيران

الفريق خلال رفع المخلفات بالخيران

■ الشطي: استعنا بآليات لجنة إزالة التعديات لرفع المنصات من البحر لضخامة حجمها

أزلنا عدة مدافع وقذائف من مخلفات الغزو الغاشم في جزيرتي قاروه وأم المرادم بالتعاون مع الجيش

تمكن فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية من إزالة 3 قواعد صواريخ حربية منصوبة في بحر الخيران جنوب الكويت وذلك بالتعاون مع لجنة إزالة التعديات التابعة لمجلس الوزراء الموقر.

وصرح وليد الشطي مسؤول العمليات البحرية بالفريق بأن فريق الغوص تلقى عدة شكاوي من أصحاب الشاليهات الموجودة في الخيران ونظرا لخطورة هذه المنصات ولاصطدام القوارب بها من رواد المنطقة وكانت تشكل عائقا ملاحيا في هذه المنطقة، فقد هب الفريق استعداده في إزالة هذه القواعد بعد أن ثبت تقرير عسكري بعدم خطورة هذه القواعد نظرا لتآكلها ولمرور عليها أكثر من 22 عاما من تنصيبها في أيام الغزو الغاشم على دولتنا الحبيبة في عام 1990م.

وذكر الشطي بأن العملية تمت بالاستعانة بآليات لجنة إزالة التعديات لرفع هذه القواعد من البحر نظرا لضخامة حجمها وعمق ارتكازها في القاع، وأثنى على دعم ومساندة لجنة الإزالة لأنشطة الفريق، ونوه الشطي بأن الفريق دأب منذ تأسيسه عام 1986 على إزالة كافة المخلفات والسفن الغارقة وشباك الصيد المهملة والتي تؤثر على الملاحة البحرية وعلى البيئة، كما أزال الفريق عدة مدافع وقذائف من مخلفات الغزو الغاشم في جزيرتي قاروه وأم المرادم بالتعاون مع الجيش الكويتي عامي 1999 و2009.

جهود كبيرة يبذلها فريق الغوص لتنظيف الشواطئ من المخلفات

طالب بعدم إقرار مداولتيه في جلسة واحدة

الدجيني: قانون التعاونيات همش مقترحات التعاونيين بالكامل

أعرب عضو اللجنة المالية وعضو لجنة الأسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية ورئيس اللجنة المكلفة بوضع التعديلات على قانون التعاونيات محمد مطلق الدجيني عن استهجانه الشديد للتصريحات الصادرة عن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية في مجلس الأمة هاني شمس والتي كشف فيها عن اتفاق حكومي برلماني على إقرار قانون التعاونيات بالتعديلات التي أقرتها اللجنة والتي همشت مقترحات التعاونيين بالكامل وذلك في مداولتين خلال جلسة واحدة. وقال في تصريح صحافي إن هذا الاستعجال يدل دلالة واضحة على ان هناك نية مبيتة ومؤامرة مكشوفة دبرت بليل لإقرار القانون قبل حكم المحكمة الدستورية برسوم الصوت الواحد، وذلك خدمة لأجندات مكشوفة وشخصيات متنفذة تسعى بكل الوسائل لتدمير الحركة التعاونية وتكبيل يد التعاونيين والقضاء على هذا القطاع الحيوي.

محمد الدجيني

واشار إلى أن حديث مقرر اللجنة عن وجود شبه إجماع نيابي على إقرار القانون لا يعتمد على اي استبيان أو سؤال للبرلمانيين، وإنما هو كلام خبري لا يتعدى الاجتهاد الشخصي، موضحا أن هذه المحاولات المستميتة لتمرير القانون وإيهام الرأي العام بأن هناك إجماعا نيابيا تستدعي وقفة جادة من قبل الرأي العام لمنع هذه الكارثة الاقتصادية. وبين الدجيني أن على أعضاء اللجنة ان يلتزموا بالشفافية وبما عاهدوا عليه الله في خدمة الوطن والمواطنين وان يكشفوا أمام الرأي العام الاسباب التي تدعوهم إلى الإسراع في إقرار قانون التعاونيات في مداولتين في نفس اليوم، وهو أمر مستهجن للغاية وسابقة في تاريخ العمل البرلماني لعدم وجود ضرورة ملحة لهذا القانون في هذا التوقيت. وطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بالتحرك لمنع هذه المهزلة والوقوف إلى جانب هذا القطاع الحيوي، والتاكيد على ان أموال المساهمين ليست لعبة وهي خط أحمر لا يسمح بتجاوزه او جعلها لقمة سائغة في افواه بعض التجار المتكسبين على حساب ذوي الدخل المحدود. وهدد الدجيني بلجوء التعاونيين إلى القضاء لإبطال هذا القانون لوجود مثالب وثغرات قانونية تسهم في خلخلة الوضع التعاوني وإزهاق أموال المساهمين وتضييع 50 عاما من البذل والعطاء والجهد والتضحية، وتمهد بشكل فاضح لخصخصة هذا القطاع.

في مؤتمر صحافي عقده بمقره بالشويخ

الصبيح: اتحاد المزارعين شرعي وعلى «الشؤون» وضع حد لعرقلة أعماله

كتب فارس العبدان

ناشد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي وضع حد للعرقلة التي يتعمدها عدد من موظفي الوزارة لتعطيل عمل مجلس ادارة الاتحاد الحالي خاصة بعد حصوله على حكم في الثاني والعشرين من شهر ابريل الماضي بانه المجلس الشرعي للاتحاد في حكم محكمة الاستئناف رقم 1065 / 2013 مدني / 11 والذي اصبح حكما نهائيا وباتا لانتهاء مواعيد الطعن عليه

وقال الصبيح في مؤتمر صحافي عقده صباح أمس في مقر الاتحاد بالشويخ ان هذه الدعوى رفعها سعود العرادة يطلب فيه تمكين صالح الأنبعي من تسلم الاتحاد وملفاته وأوراقه والدعوة مرة أخرى لعقد جمعية عمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد حسبما جاء في صحيفة الدعوة الا انني حضرت بصفتي رئيس الاتحاد المنتخب من قبل الجمعية العمومية وأرفقت بمستندات الدعوى ما يدل على ذلك وأرفقت ما يفيد تنفيذ الحكم بانتخاب مجلس ادارة جديد في 13 مايو 2012 وحكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول الطعن، واكدت في حيثيات حكمها الالتزام بالنظام الأساسي للاتحاد والذي يلزم السماح لكافة اعضاء الجمعية العمومية المسددين الرسوم بالانتخاب والترشيح دون حرمان احد حتى لا تتعرض الانتخابات للبطلان الأمر الذي يؤكد ان أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد في الوقت الحالي هم المسددين للرسوم والاشتراكات وفقا للنظام الاساسي للاتحاد والتي أخطرت وزارة الشؤون بأسمائهم بتاريخ 29 ابريل 2013.

ودعا الصبيح وزيرة الشؤون بضرورة اعطاء الأوامر لمنح الاتحاد الشرعي بعد حكم المحكمة شهادة بذلك ليقوم بمتابعة اجراءات الاتحاد في البنوك خاصة وان هناك ذمم مالية للدلالين على الاتحاد بمبلغ مليون دينار كويتي ويوجد بالبنوك مبالغ تخص الاتحاد بمبلغ يتجاوز الثلاثة ملايين دينار لا يستطيع المجلس التصرف بها لعدم حصوله على الشهادة ونقوم بايداع الشيكات التي نحصلها لكن لا نستطيع تحصيل أيا منها.

وأشاد بتعاون وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد لشؤون العمل جمال الدوسري بتعاونه مع الاتحاد وتحويل مشكلة العمالة التي يستطيع الاتحاد تجديد اقاماتهم بسبب عدم حصوله على شهاد من الشؤون وتم تحويل الموضوع الى لجنة المنازعات والتي فصلت بامر اربعين عاملا وتم التجديد لهم وبقية الموظفين يسيرون بنفس الاجراء وسوف تتم الموافقة على ذلك.

وقال إن الاتحاد يمر في أزمة منذ أكثر من عام ونصف وذلك بعد أن أضحى للأسف من يتبع القانون والنظم مذنبا وعليه عبء إثبات هذا الأمر بمقاضاة الجهة التي إمتنعت عن تطبيق القانون الأمر الذي يستلزم حتما وقتا طويلا ولكن إيماننا الكبير بنزاهة قضائنا الشامخ سوف يظهر الحق، وسنكون وقائع المؤتمر الصحافي حول نقطتين مهمتين الأولى هي انتهاء الجمعية العمومية لعام 2011 والثانية هي دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاتحادات والنقابات وفقا للقانون والاتفاقيات الدولية في شأن الحرية النقابية وبيان مدى تدخل قطاع الشؤون القانونية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاتحاد الكويتي للمزارعين بالمخالفة للقانون.

وبين الصبيح فيما يتعلق بادعاء البعض أن المزارعين المسددين للرسوم والاشتراكات لعام 2011 هم الجمعية العمومية للاتحاد وهذا ادعاء مجافي للحقيقة ومردود عليه إذ أن سند المدعين في هذا الشأن هو الحكم الصادر في الاستئناف رقم «2011/2711 مدني/11» وإيضاحاً للجميع أود أن أشير إلى أن الحكم المشار إليه سلفا قد قضى ببطلان انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية للاتحاد والمنعقدة بتاريخ 2011/4/6 وبطلان انتخابات مجلس إدارة الاتحاد في هذا التاريخ على سند من أن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد والذي صدر فيه قرار انتخاب مجلس الإدارة المحكوم ببطلانه لا يمثل رأي الأعضاء الحقيقيين والمسجلين بالاتحاد حتى 2011/4/6 بالمخالفة لنص المادة الثانية والثلاثون من النظام الأساسي للاتحاد وكل ذلك جاء بالحكم القضائي الصادر بتاريخ 2013/4/22م ويخلص من ذلك أن التجمع المتواجد أمام مبنى الاتحاد في تاريخ 2013/5/2م ليست له اية صفة في عقد اجتماع جمعية عمومية لسنة 2011 لمخالفة ذلك للاحكام القضائية والنظام الأساسي للاتحاد.

وأشار إلى أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاتحادات والنقابات أنه وفقا للقانون رقم «2010/6» المشهر بموجبه الاتحاد الكويتي للمزارعين للوزارة دور في إرشاد الاتحاد نحو تطبيق القانون على الوجه السليم بينما ينظم عمل الاتحاد قانونه الخاص كونه شخصية اعتبارية يحكمها النظام الأساسي المنظم لعملها وهذا القانون الخاص هو الذي يحدد كيفية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدة عضويتهم وطريقة انتخابهم وعدد أعضاء مجلس الإدارة وإعمالا لذلك قام الاتحاد بإخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل وبعد انعقاد الجمعيات العمومية المنعقدة بتواريخ 2012/5/8 و2012/5/13 و2013/3/10م، ولم يرد للاتحاد أي مخاطبات من وزارة الشؤون ترشد نحو اتباع شكل معين في اجتماعات الجمعيات العمومية المشار إليها سلفا ويخلص من ذلك أن الوزارة على دراية كاملة بصحة إجراءات الجمعيات العمومية المشار إليها سلفا، لا سيما وأن الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2013/3/10م كانت بإرشاد سابق من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأعضاء الجمعية العمومية للاتحاد ورغما من ذلك لم تعتمد قراراتها. وأكد الصبيح أن الدولة تكفل الحق النقابي في الاتفاقية الدولية رقم «1948/87» في شأن الحرية النقابية قد كفلت الحرية النقابية وكفلها الدستور أيضا ويمنع على وزارة الشؤون التدخل في شؤون الاتحاد الداخلية وأكدت الوزارة ذلك الأمر في مخاطبات سابقة لها ورغما من ذلك امتنعت عن إصدار شهادة بأسماء مجلس إدارة الاتحاد المنتخب من قبل الجمعية العمومية بتاريخ 2012/5/13م واعتادت مرارا وتكرارا على إصدار أحكام بالبطلان على إجراءات انتخاب مجلس إدارة الاتحاد رغما من أنها ليست صاحبة اختصاص في إصدار أحكام بالبطلان على الإجراءات إذ أن ذلك الأمر اختصاص أصيل للقضاء وليس من اختصاص وزارة الشؤون. وكشف الصبيح أن قطاع الشؤون القانونية اعتاد أيضا على إصدار آراء قانونية لصالح طرف بالنزاع جميع إجراءاته منفردة ومخالفة للنظام الأساسي للاتحاد ولم يكتفي هذا القطاع بذلك بل قام بتسريب مخاطبات داخلية بالوزارة تضمنت آراء بعيدة كل البعد عن القانون وتم نشرها على صفحات الجرائد اليومية مع العلم التام لموظفي قطاع الشؤون القانونية بالوزارة بعدم صحة الفتاوى الصادرة عنها لصالح الطرف المخالف للقانون، وهنا نتساءل لو أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أرادت حل الأمر منذ بدايته فلماذا لم تعتمد قرارات الجمعية العمومية للاتحاد من باب أولى باعتبارها السلطة العليا للاتحاد.

جانب من المؤتمر الصحافي في اتحاد المزارعين

■ نمر بأزمة منذ أكثر من عام ونصف العام بعد أن أضحى من يتبع القانون والنظم مذنباً

■ هناك ديون للدلالين على الاتحاد بمليون دينار ولدينا 3 ملايين لا نستطيع التصرف بها